التصحيح النموذجي في مادة النظام المصرفي الجزائري

التمرين الأول: (4/4)

القروض المتعثرة: تعثر عميل ما عن تسديد مبلغ وأقساط قرضه للبنك عند تاريخ الاستحقاق، مع عدم استرداد المبلغ من قبل البنك. (1)

فصل دائرة الميزانية عن دائرة القرض: كانت الخزينة تلعب دورا رئيسيا في تمويل الاستثمارات العمومية في حين البنوك كان دورها يتمثل في تحويل هذه الأموال ولكن بفضل قانون 90 تم ابعاد الخزينة عن منح القروض ليبقى دورها في تمويل الاستثمارات الاستراتجية المخططة.(1)

تخطيط عمليات التمويل مركزيا: اي تحديد طرق التمويل للاستثمارات العمومية المخططة كالاتي: (1)

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بإصدار سندات قابلة لاعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتسبة من قبل الخزينة والبنوك والمؤسسات.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من قبل مؤسسات متخصصة تابعة للدولة.

مركزية المخاطر: هي لجنة تجمع كل المعلومات الخاصة بالمستفدين وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المقدمة بهدف تحديد كل مخاطر القروض.(1)

التمرين الثاني: (6/6)

1- خطأ، بل علاقة طردية حيث تؤدي المنافسة البنكية الى تنويع تشكيلة الخدمات البنكية المقدمة مع انخفاض تكلفتها وهذا مايؤدي الى زيادة طلب العملاء على الخدمات البنكية فيؤدي ذلك الى زيادة الشمول المالي.(1.25)

2- صحيح، حيث تمثلت في فرض احتياطي اجباري على البنوك التجارية، تحرير أسعار الفائدة ، الغاء التمويل الاجباري للخزينة واحلال محله نظام المزادات العلنية، اعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف وانشاء سوق الصرف. (1.25)

3- خطأ، حيث اتسم بوجود نظامين بنكيين أحدهما قائم على أساس رأسمالي وأخر اشتراكي، وذلك بعد رفض الجهاز البنكي الأجنبي تمويل المشاريع المسطرة من قبل الدولة، وعليه قامت هذه بانشاء مؤسساتها المالية الوطنية والصندوق الوطني للتنمية مع الصندوق الوطني للتوفير. (1.25)

4- صحيح، حيث تمثلت الاعتبارات في: عدم السماح بخروج العملة الصعبة، التخوف من عملية القرصنة وضعف الأمن المعلوماتي، التأخر النسبي في جودة الأنترنيت وسرعتها، عدم مواكبة المؤسسات التجارية لأساليب الدفع الالكتروني وقلة أجهزة التسديد الالكتروني، ضعف الثقافة المالية لدى الأفراد. (1.25)

5- خطأ، بل M_2 على PIB.(1,25)

التمرين الثالث: (10/10)

أولا- التعليق على الجدول:

1- ان نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 ارتفعت من 43٪ سنة 2017 الى 44٪ سنة 2021، وهي نسبة مقبولة مقارنة بالنسبتين الأخرتين، والسبب في ذلك يعود الى كل من العمال ،الموظفين والطلبة والملتحقين بالمراكز المهنية في الجزائر لابد لهم من فتح حسابات مالية لتصب فيها أجورهم ورواتبهم وكذا منح الدراسة، وبالرغم من هذا فان هذا المؤشر يعاب عليه عند اعتماده بالجزائر أنه ينطلق من سن 15 وهذا لا يتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري الذي لايتمتع أغلبية شبابه قبل 25 سنة بالاستقلالية المالية، كما أن الشباب دون سن 18 سنة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وادارتها. (0.75)

2- لقد ارتفعت النسبة المئوية للبالغين من سن 15 فمافوق الذي قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية من 11٪ سنة 2017 الى 16٪ سنة 2021، والسبب في ذلك يعود الى انتهاء جائحة كورونا والقيود التي نشأت جراءها على نشاط البنوك، وانتعاش أسعار البترول، لكنها تعتبر نسب متدنية جدا نتيجة انعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وتداول جزء كبير من السيولة خارج المنظومة البنكية الرسمية، انعدام المنافسة بين البنوك وانعكاس ذلك سلبيا على جودة وتكاليف الخدمات الادخارية المقدمة من قبل البنوك. (0.75)

3- انخفاض النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فمافوق الذين قامو بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية من 5 ٪ سنة 2017 الى 4٪ سنة 2021، وهي نسب جد متدنية وتفسيرها أن الاقبال المحتشم من الجزائريين للاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية يعود الى تعقد الإجراءات المتبعة عند رغتهم في الحصول على القرض لذلك هم يفضلون اللجوء الى مصادر تمويلية خارج هذا القطاع كالعائلة والأصدقاء. (0.75)

يتم رفع مستويات الشمول المالي في الجزائر من خلال:

- تبني استراتجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي.
- تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة مايتعلق بالبنية المالية التحتية والاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال المالي قدر الإمكان وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بحماية العملاء، إضافة الى تدعيم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس وتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية وتوفير منظومة كاملة قادرة على التكامل ةالسير نحو الأمام. (0.25)
- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة الاحتياجات الفعلية للعملاء الحاليين والمستهدفين والهروج من نطاق التقليد.(0.25)
- الاهتمام بالعنصر البشري في البنوك وتكوينه بطريقة تجعله قادر على تبسيط المعاملات وايصالها بطريقة سلسة للعملاء الذين يصعب على الكثير منهم فهم المصطلحات المالية الى جانب تبسيط المعاملات الورقية في حد ذاتها وتحقيقها. (0.25)

ثانيا-

	2019	2020	2021
معدل نمو الودائع	/	(0.25) ٪1.09	(0.25)٪16.149
الميل المتوسط للودائع	(0.25)٪51.8	(0.25)٪58.5	(0.25)٪56.7
الميل الحدي للودائع	/	(0.25)0.055-	(0.25)0,477
المرونة الدخلية للودائع	/	(0.25)0.115-	(0.25)0.841

معدل نمو الودائع= (الودائع سنة المقارنة – ودائع سنة الأساس / ودائع سنة الأساس)×100 (0.25)

الميل المتوسط للودائع = (الودائع / الناتج المحلي الإجمالي)×100. (0.25)

الميل الحدي للودائع= التغير في الودائع/ التغير في الناتج المحلي الإجمالي. (0.25)

المرونة الدخلية للودائع= (التغير في الودائع/ الودائع)/ (التغير في الناتج المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي). (0.25)

التعليق على النتائج مع التفسير:

- ارتفع معدل نمو الودائع من 1.09 ٪ سنة 2020الى 16.149٪ سنة 2021. (0.25)

- هناك استقرار نوعا ما في الميل المتوسط للودائع. (0.25)

- سجل الميل الحدي للودائع انتفالا إيجابيا ولكنه يبقى متراجعا ولرفعه لابد من : وضع سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك، وضع سياسة مرنة تتناسب وتكور النشاط الاقتصادي، تحفيز الإيداع من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات البنكية. (0.25)

- بالرغم من تحسن معدل المرونة الدخلية للودائع الا أن استجابة التغير في الودائع بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة أي أقل من 1. (0.25)

التحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري: (1.5)

- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، ضعف كفاءة الموارد البشرية بالبنوك الجزائرية، تركز السوق زانعدام المنافسة البنكية، انعدام ثقة الأفراد بالبنوك، محدودية الصيرفة الإسلامية، تدوال السيولة خارج السوق النظامي، ضعف السوق المالي، ضعف البنية التحتية البنكية.

كيفية مواجهة التحديات السابقة: (1.25)

- توفير منتجات مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وفتح المجال أمام البنوك الإسلامية الخاصة للاستثمار في الجزائرمن خلال استكمال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي.

- توفير العتاد الالكتروني الحديث وتوفير برمجيات محلية بدل استيرادها والسيطرة على الأعطال الفنية مع تدعيم أكبر للصيرفة الالكترونية.

- استرجاع ثقة المواطن الجزائري بالمعاملات المالية من خلال تثقيفه ماليا من خلال نشرات توعوية وحملات تحسيسية بأهمية الخدمات البنكية ودورها في الحياة الاقتصادية.

- تشجيع الخواص على الاستثمار بالسوق المصرفية بهدف تقليل التركز المصرفي للبنوك العمومية وخلق جو كن المنافسة بعمل على تطوير السوق المصرفية الوطنية.

- تطوير السوق النقدية والمالية في الجزائر لما لها من دور في تأمين السيولة وتوفير أدوات الدفع للبنوك.

- تطوير منظومة الدقع الالكتروني سيساعد على تقليص التفضيل النقدي للجزائريين للسيولة زمنه امتصاص جزء من السيولة المتداولة خارج السوق المنظمة.